طيران الجزيرة تعتزم شراء 35 في المئة من الخطوط الكويتية

طيران الجزيرة

أكد مروان بودي، رئيس مجلس الإدارة في شركة طيران الجزيرة الكويتية، أن الشركة تستعد للمنافسة على شراء حصة الشريك الاستراتيجي البالغة 35 في المئة من الخطوط الجوية الكويتية التي تمضي الحكومة قدما في خصخصتها.

وقال بودي في مقابلة في «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» إنه من الطبيعي أن تكون الشركة مهتمة بالمنافسة على شراء الخطوط الكويتية، «لاسيما أن أعضاء مجلس الأمة «البرلمان» الموقر مشكورين، صححوا الخطأ الذي كان موجودا في القانون وتم تعديل قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية بما يسمح لطيران الجزيرة بالتقدم لشراء حصة الشريك الاستراتيجي».

وكان البرلمان الكويتي أقر في 2008 خطة لخصخصة الخطوط الجوية الكويتية التي تمنى بخسائر، وبموجب الخطة تطرح الحكومة 40 في المئة من الشركة للاكتتاب العام، وتبيع 35 بالمئة إلى مستثمر للأجل الطويل.

وستحتفظ الحكومة بالحصة المتبقية.

ولم تكن شروط القانون تسمح لطيران الجزيرة بالمنافسة على حصة المستثمر الاستراتيجي، لكن البرلمان عدل القانون في يناير الماضي بما يسمح للشركة بالمنافسة على الحصة.

وتأسست شركة طيران الجزيرة الكويتية، وهي شركة خاصة، في 2004 وأدرجت في بورصة الكويت في 2008، ويبلغ رأسمالها المدفوع 42 مليون دينار، ما يعادل 145.4 مليون دولار، وفقا لبيانات بورصة الكويت على الإنترنت.

وحول إمكانية إعداد طيران الجزيرة خططا لتطوير الخطوط الكويتية في حال استحوذت على الحصة قال إننا سنقيم الوضع في حينه بناء على الميزانية التي ستقدمها الحكومة عندما تطرح الحصة للمنافسة.

وأضاف «نحن نؤمن بالخصخصة، ونؤمن أن الحكومات يجب أن تركز على الإدارة السياسية وليس إدارة شركات ولا طيران ولا نقل ولا غيره».

ونفى أن شراء حصة الخطوط الكويتية سيتولد عنه احتكار، وقال «هناك 45 شركة طيران تعمل في مطار الكويت الدولي على أي خط تعمل به طيران الجزيرة هناك على الأقل شركة أو شركتان منافستان، حتى لو كان بينك وبين الجزيرة تقارب أو اندماج هذا لن يعمل احتكارا بالسوق الكويتي».

مصر تعرض مشاريع تكنولوجية على المستثمرين في فبراير

عاطف حلمي

قال وزير الاتصالات المصري إن العمل جار لوضع حزمة مشاريع بمليارات الدولارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعرض على المستثمرين خلال مؤتمر سيعقد في فبراير، وذلك في مجالات النطاق العريض وإقامة مناطق تكنولوجية وتطوير الموارد البشرية.

وتوقع الوزير عاطف حلمي في مقابلة ضمن «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» أن تتطلب مشاريع توصيل النطاق العريض في أنحاء مصر خمسة إلى ستة مليارات دولار. وقال إن إقامة مناطق تكنولوجية جديدة في مصر يحتاج ما بين 16 و20 مليار جنيه، ما يعادل 2.2-2.8 مليار دولار، كما تحتاج البلاد لاستثمارات بين ستة وثمانية مليارات جنيه حتى عام 2020 لتطوير الكفاءات ودعم الشركات الناشئة والارتقاء بها.

وتنوي مصر إقامة سبع مناطق تكنولوجية في أسوان وأسيوط وبني سويف وبرج العرب ومدينة السادات والعاشر من رمضان ودمياط، وذلك على غرار القرية الذكية والمنطقة التكنولوجية في المعادي التي قال الوزير إن الانتهاء من بنيتها التحتية سيتطلب مليارين إلى 2.5 مليار جنيه في غضون عامين إلى أربعة أعوام.

وقال «قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من القطاعات عالية التنافسية من حيث الاستثمار. أكثر من 80 بالمئة من استثمارات القطاع تأتي من القطاع الخاص».

وتبذل مصر جهودا لجذب الاستثمار في ظل أوضاع اقتصادية صعبة منذ انتفاضة أوائل 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك وأطلقت موجة فلاقل سياسية تسببت في عزوف السياح والمستثمرين الأجانب، وهم مصدر رئيسي للعملة الصعبة الضرورية لتمويل واردات الغذاء والطاقة.

تقرير: دول الخليج تخطط لاستثمار تريليون دولار في الصناعة

انتهجت معظم دول المنطقة استراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل لتطوير قطاعاته الاقتصادية وبناء اقتصادات قادرة على البقاء والاستمرار والنمو في مختلف الظروف بدعم تطورات الاقتصاد العالمي.

ولفتت شركة "المزايا القابضة" في تقرير أسبوعي، إلى "استحواذ قطاعات معينة على الحصة الأكبر من مشاريع التطوير المنفذة والاستثمارات، منها قطاع الطاقة تلاه القطاع العقاري، في حين بقي القطاع الصناعي دون مستوى الاهتمام المطلوب".

ولاحظت أن قطاع الخدمات اللوجستية "احتل مراكز متقدمة من النجاح في اقتصادات دول المنطقة، واستطاع تحقيق نتائج إيجابية في إطار مساهمته في الناتج المحلي"، ولم تغفل عوامل "انعكست مباشرة في تحقيق النتائج الإيجابية، وتتمثل في الموقع الجغرافي لدول المنطقة وتواصل مشاريع التطوير والإنفاق الحكومي والثروات، والتطور في قوانين جذب الاستثمارات الخارجية".

وربط التقرير التوسع في مشاريع قطاع الخدمات اللوجستية في السنوات الأخيرة بـ "تواصل الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية استعدادا لفترة ما بعد أزمة المال، لأن دول المنطقة هي من البلدان القليلة التي استطاعت الاستمرار في الإنفاق على مشاريع التنمية المستهدفة خلال الأزمة وما بعدها، وبالتالي يقود القطاع اللوجستي النشاطين التجاري والصناعي وقطاعات التجزئة وإعادة التصدير، فضلاً عن السياحة".

وأشار إلى مشاريع منجزة وأخرى قيد التنفيذ على مستوى البنية التحتية للموانئ، إذ «احتلت الإمارات المرتبة الثالثة على مستوى جودة البنية التحتية للموانئ والسادسة في بنية الموانئ البحرية، في مؤشر التنافسية 2014 – 2015. وتستهدف الدولة لعب دور محوري على صعيد التجارة الدولية من خلال تطويرها مرافق النقل لتستحوذ على 60 في المئة من حجم مناولة الحاويات والبضائع في دول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2013».

إلى ذلك، أفادت "المزايا" في تقريرها بأن دول مجلس التعاون وبحكم ما تملكه من ثروات طبيعية ضخمة "كان لها منذ البداية دور في إيجاد موانئ بحرية وجوية قادرة على خدمة اقتصادات المنطقة التي تصدر المشتقات النفطية والغاز إلى العالم". تُضاف إلى ذلك "قدرتها على استيعاب الحجم الكبير من الواردات". واعتبرت أن النشاط التجاري والصناعي "أفضى إلى رفع قدرات التصدير وإعادة التصدير".

وتستحوذ السعودية على نصيب مرتفع من التجارة الإقليمية بين دول مجلس التعاون، إذ أشار التقرير إلى أن صادراتها إليها "بلغت 33 في المئة من صادراتها السلعية الإجمالية"، وأكد أن الدول الخليجية وفي مقدمها السعودية وقطر والإمارات "تقوم باستثمارات تحويلية بما يزيد على 104 مليار دولار". ويُرجح أن تساهم قطاعات النقل والإمدادات اللوجستية في شكل لافت في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلص تقرير "المزايا" إلى أن دول مجلس التعاون "تخطط لاستثمار ما يزيد على تريليون دولار في القطاع الصناعي، مقارنة بـ 323 مليارا في الوقت الحالي، إضافة إلى رفع مساهمته في الناتج المحلي إلى 25 في المئة حتى عام 2020".

خصومات حصرية لحاملي بطاقات بنك الخليج الائتمانية لدى مطاعم «Blends»

أعلن بنك الخليج عن تقديم عرض خصومات حصرية مميزة لحاملي بطاقاته الائتمانية وبطاقات الخصم على المأكولات لدى مطاعم «Blends». ويحصل العملاء عند استخدام بطاقات بنك الخليج الائتمانية أو بطاقات red™ للسحب الآلي على خصومات مميزة تصل إلى 20 في المئة لدى كل من مطعم ذي سبايس كلوب، وكاسبر آند جامبيتيز، وواترليمون كافيه، وليفينج كولورز، و زهر الليمون وفلافل ناديا. ويسري هذا العرض لغاية 31 ديسمبر 2014. هذا ويلتزم بنك الخليج بمنح عملائه تشكيلة حصرية من العروض التي يحرص على تجديدها وتنويعها بصورة مستمرة، إلى جانب مجموعة متميزة من الخدمات المصرفية والمنتجات المالية. حيث سيتمكن عملاء بنك الخليج حاملي البطاقات الائتمانية أو بطاقات red™ للسحب الآلي من سداد قيمة وجباتهم والاستفادة من هذا العرض الحصري.

مشاركة ناجحة لـ«ضمان للاستثمار» بالدورة الثانية لمؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين الدوليين

أعلنت ضمان للاستثمار، الشركة الرائدة بقطاع الاستثمار وإدارة الصناديق في الإمارات،عن نجاح مشاركتها بالدورة الثانية لمؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين الدوليين، بمدينة نيويورك الأمريكية يومي 13 و14 أكتوبر 2014، والتي تم تنظيمها بالتعاون مع بنك أوف أمريكا ميريل لينش. وقالت ضمان للاستثمار، التي شاركتبوفد رفيع المستوى من كبار مديريها التنفيذيين، أن معدلات الأداء العالية لصناديقها ومشروعاتها الإستثمارية، وخططها للنمو المستقبلي، حظيت بإهتمام كبير من جانب مديري الصناديق الاستثمارية الأمريكية والدولية. وترأس وفد ضمان للاستثمار شهاب قرقاش، رئيس مجلس الإدارة والعضو المؤسس، جنبا إلى جنب لفيف من مديري إدارة الأصول والإستشارات وهيكلة الصفقات وعلاقات المستثمرين، حيث قامت الشركة بعقد إجتماعات مع عدد من كبارمديري الصناديق الاستثمارية الأمريكية والدولية، ركزت على إستعراض سجلها الحافل بالنجاحات والإنجازات الإستثمارية وخططها للنمو المستقبلي.

وجاءت مشاركة ضمان للاستثمار بالدورة الثانية لمؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين الدوليين في نيويورك، متماشية مع معدلات النمو السنويالعالية التي سجلتها ضمان للاستثمار، على خلفيةتعافي أسواق المال الإماراتية. وتعليقا على المشاركة الناجحة، قال شهاب قرقاش :«لقد كان من دواعي سرورنا إستعراض معدلات الأداء الفائقةمحافظتنا ومشروعاتنا الاستثمارية أمام كبار مديري الصناديق الإستثمارية الأمريكية والدولية، وتسليط الضوء على خبراتنا المتعمقةوقدرتنا على تسجيل معدلات نمو متواصلة لصناديقنا الإستثمارية ولقاعدة مستثمرينا. لقد مثل المؤتمر منصة ممتازة بالنسبة لنا لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات، والتأكيد على رؤيتنا طويلة المدى للنمو».

«أجيليتي الكويتية» تتوقع نمو إيراداتها للسنة المقبلة

طارق السلطان

توقع طارق السلطان الرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي للمخازن العمومية الكويتية عملاق الخدمات اللوجستية أن تستأنف إيرادات الشركة نموها العام المقبل مع توسع نشاطاتها في الأسواق الناشئة وتطويرها لقطاعات جديدة.

وتعتبر أجيليتي التي يعمل بها أكثر من 20 ألف موظف ولها ما يزيد عن 500 مكتب في أكثر من مئة دولة واحدة من قصص النجاح بين الشركات الكويتية إذ تستفيد من الروابط الأخذة في التوسع سريعاً بين دول الخليج وبقية دول العالم لاسيما الأسواق الناشئة في آسيا وإفريقيا.

وهبطت الإيرادات التشغيلية للشركة والناتجة بشكل رئيسي من نشاطاتها الرئيسية المتمثلة في الخدمات اللوجستية والشحن والبنية التحتية لهذه الأنشطة 7.3 في المئة إلى 656 مليون دينار «2.28 مليار دولار» في النصف الأول من العام الحالي من 707.7 ملايين دينار قبل عام، وذلك نتيجة لتأثر أعمال الشركة بعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية.

وقال السلطان إن إيرادات الشركة تأثرت بالظروف والتحديات التي مرت بها صناعة الشحن على الصعيد العالمي، ومن ثم فإن أجيليتي ركزت على الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز إنتاجيتها ونشاطاتها.

لكن السلطان أضاف أنه من المتوقع أن تستأنف الإيرادات ارتفاعها في 2015 بمساعدة من أنشطة الشركة في الأسواق الناشئة التي تشمل إفريقيا والهند.

وأكد السلطان أن الأنشطة الجديدة للشركة والتي تشمل تطوير للجمعات الصناعية والمناولة الأرضية والخدمات اللوجستية المتعلقة بالوقود هي الأخرى تنمو بشكل سريع.

حسين: صناعات البتروكيماويات والكيماويات بقيمتها التريليونية تتطلب تنمية مستدامة

محمد حسين

قالت شركة ايكويت للبتروكيماويات، أول شركة كويتية خاصة في مجال البتروكيماويات، أن قيمة الصناعات البتروكيماوية والكيماوية على مستوى العالم خلال العام 2012 قد بلغت أكثر من 3.8 تريليونات دولار أمريكي مع استحواذ دول الخليج على أكثر من 10 في المئة من مجموع الإنتاج.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت محمد حسين «خلال العام 2012، بلغ الإنتاج الكلي لدول الخليج من البتروكيماويات والكيماويات، ما عدا قطاع الصيدلة، أكثر من 129 مليون طن، مما يجعل هذه الصناعات ثاني أهم مصدر للدخل من بعد النفط. لذلك، جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى، فإن هذه القيمة تجعل التنمية المستدامة أمرا لازما وحتميا».

وجاءت تصريحات حسين بمناسبة رعاية شركة ايكويت لمؤتمر الاستدامة الثاني 2014 للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» الذي يقام في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر. وأضاف حسين «نظرا لهذه الأهمية، فإن المسألة لا تقتصر على التصنيع وتحقيق الأرباح. فلا بد من إطار متكامل من التنمية المستدامة من خلال الإبداع البشري لتناول كافة المحاور ذات العلاقة، مثل الصحة والسلامة والبيئة والتكنولوجيا والإنتاج والإعلام والتسويق والموارد البشرية والمبيعات وتطوير الأعمال، حيث قامت ايكويت بفضل مواردها البشرية المتميزة على مدى الأعوام بإطلاق العديد من المبادرات الحيوية مثل أول مشروع في الشرق الأوسط لتدوير وإعادة استخدام مياه المصانع وأول مشروع في دولة الكويت لاستخلاص ثاني أكسيد الكربون».

يتضمن مؤتمر جيبكا الثاني للاستدامة 2014 مشاركة أكثر من 190 شخصية من قيادات وخبراء والمختصين في المجالات الصناعية من كافة أرجاء العالم لمناقشة العديد من المحاور الهامة حول قطاعات البتروكيماويات والكيماويات.

وبصفتها من الأعضاء المؤسسين للاتحاد منذ الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات منذ إطلاقه في العام 2006، قامت شركة ايكويت بالمشاركة ودعم العديد من فعاليات الاتحاد تجسيدا لشعارها «شركاء في النجاح».

تمثل شركة ايكويت للبتروكيماويات التي تأسست عام 1995 شراكة عالمية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات وشركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وبدأت شركة ايكويت عمليات الانتاج في شهر نوفمبر من العام 1997، وهي حاليا المشغل الوحيد لمجموعة متكاملة من المصانع ذات المواصفات العالمية التي تنتج أكثر من 5 ملايين طن سنويا من المواد البتروكيماوية عالية الجودة التي يتم تسويقها في الشرق الاوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا.